

محاولات انفصال البصرة في عهد الانتداب البريطاني

١٩٢١-١٩٢٨م

مقدمة:

تعرض العراق في تأريخه المعاصر الى الاحتلال البريطاني منذ عام ١٩١٤ بدءاً من البصرة، وأكمل البريطانيون احتلاله عام ١٩١٨، وقد فرض نظام الانتداب على العراق في مؤتمر سان ريمو في باريس في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، واستمرت مدة الانتداب على العراق حتى عام ١٩٣٢، وخلال هذه المدة حاولت بريطانيا تنفيذ عدد من خططها الرامية الى تأمين مصالحها في العراق، لاسيما قيامها بعقد سلسلة من المعاهدات الثنائية بين حكومتها والحكومات العراقية لضمان تلك المصالح.

واجهت بريطانيا مصاعب في تمرير تلك المعاهدات، سواء من قبل المعارضين في مجلس النواب أو الاحزاب الوطنية العراقية، بالإضافة الى أبناء الشعب العراقي الذين التزموا بالأوامر الصادرة من علماء الدين برفض تلك المعاهدات، وعلى أثر ذلك شهد العراق سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات للضغط على الحكومة العراقية بعدم التوقيع على تلك المعاهدات، لذلك سعت بريطانيا للضغط على الحكومة العراقية والملك فيصل بصورة خاصة بإثارة مواضيع قد تؤثر على الواقع الاجتماعي والمستقبل السياسي في العراق كموضوع انفصال البصرة عن العراق، ليكون سبباً للشروع في هذه الدراسة.

تكوّن البحث من مبحثين وخاتمة، ذكر فيها الباحث أهم ما توصل إليه من نتائج، فأوضح في المبحث الأول "المحاولات الأولى لانفصال البصرة عام ١٩٢١" الى عريضة لانفصال البصرة عن العراق قدمت باسم أهالي البصرة الى المندوب السامي البريطاني عام ١٩٢١، طالبوا فيها بتشكيل

أ.م.د. علي عظم محمد الكردي
كلية الآداب /جامعة الكوفة
م.د. محمد جواد جاسم الجزائري

إدارة منفصلة للبصرة تحت الحكم البريطاني المباشر، وزعموا أن البصرة مدينة تجارية ذات مصالح تختلف عن مصالح بغداد، وأعربا عن مخاوفهما من أن يكون الحكم في بغداد أسوأ من الحكم العثماني. وبين في المبحث الثاني " محاولة الانفصال عام ١٩٢٨" إذ أثير موضوع الانفصال ثانية بعد أن نشرت الصحف العراقية مقالات عن انفصال البصرة، لاسيما جريدة العالم العربي البغدادية التي نشرت مقالاً لها عام ١٩٢٨، أشارت فيه الى قيام بعض الاهالي باتباع سياسة فصل البصرة عن العراق، وقد عارضها عدد من أهالي البصرة، وقد أثار هذا المقال القلق لدى الاوساط الشعبية والحكومة العراقية التي خافت من قيام البريطانيين بمساعدة دعاة الانفصال لتحقيق أهدافهم.

اعتمد الباحث على مجموعة من الوثائق العراقية غير المنشورة في دار الكتب والوثائق في بغداد، وهي عبارة عن رسائل وكتب رسمية صدرت عن الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني، وكتاب تاريخ القضية العراقية لمحمد مهدي البصير ومذكرات سليمان فيضي، وكانا معاصرين لتلك المدة، فضلا عن بعض المصادر العربية للتعريف بالشخصيات.

المبحث الأول: المحاولات الاولى لانفصال البصرة عام ١٩٢١:

كانت اول عريضة لانفصال البصرة عن العراق قدمت الى المندوب السامي البريطاني السر برسي كوكس (Sir Percy Cox)^(١) في ٢٠ آذار ١٩٢٠ من عبد اللطيف المنديل^(٢) وأحمد الصانع^(٣)، وقد جاء في نصها:

" فخامة السر برسي كوكس المندوب السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق بناء على ما فهمنا من التصريحات المتكررة لسعادة القائد العام للقوات البريطانية ان من حقنا أن نختار شكل حكومتنا ... فإننا نيابة عن سكان البصرة نود ان نعرض رغباتنا ... اننا لا نرغب ان يكون لنا أي نوع من الحكم بديلا عن الحكومة البريطانية، ان رغبتنا هي ان نبقى الى الابد في حماية صاحب الجلالة البريطانية، وان تعاملنا بنفس معاملتها للرعايا البريطانيين، وان تشملنا بمودتها وعطفها لنعيش تحت علمها العظيم وظلها الواقي، ان هذا الراي تم التوصل اليه بعد التأمل، وانه افضل لمصلحتنا ومصلحة أبنائنا واحفادنا، واملنا ان لا يرفض طلبنا هذا"^(٤).

ويبدو ان كاتبتي هذه العريضة كان لهما تعامل سابق مع البريطانيين ولهما مصالح اقتصادية مرتبطة بسلطات الاحتلال البريطاني وخشية من تسلم ملك عربي لعرش العراق مما يهدد مصالحهم، محاولين التقرب للحصول على مكاسب سياسية من البريطانيين، فضلا عن ان

البريطانيين يريدون كسب اهالي البصرة ، خاصة وان علماء الدين وعشائر الفرات الاوسط قد اشغلوا البريطانيين بموقفهم وحركاتهم المناوئة لهم منذ احتلالهم العراق.

شكل البريطانيون أول وزارة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب^(٥) في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ نتيجة لقيام ثورة العشرين التي قادها علماء الدين ورؤساء العشائر في وسط وجنوب العراق ، وبعض الشخصيات العراقية الوطنية من شتى مدن العراق ، وحصل أهالي البصرة على وزارتين حيث اسند منصب وزارة الداخلية الى طالب باشا النقيب ووزارة التجارة الى عبد اللطيف المنديل ، وفي ٢٢ شباط ١٩٢١ تم تعيين أحمد الصانع من البصرة وزيراً للدولة^(٦)، وفي ٢٩ نيسان ١٩٢١ قدم المنديل استقالته من الحكومة بسبب إبعاد زميله طالب النقيب^(٧) وزير الداخلية الى الهند وعدم منافسة الملك فيصل على عرش العراق^(٨).

لم تكن محاولة المنديل والصانع تلك الوحيدة ، فقد طرقت فكرة ادارة منفصلة للبصرة خلال اجتماع لهما مع برسي كوكس في ٧ نيسان ١٩٢١ ، وبدعم وتأييد واضحين من ناجي السويدي^(٩) ، وطالبا في الاجتماع بإدارة منفصلة للبصرة تحت الحكم البريطاني المباشر، وزعما أن البصرة مدينة تجارية ذات مصالح تختلف عن

مصالح بغداد، وأعربا عن مخاوفهما من أن يكون الحكم في بغداد أسوأ من الحكم العثماني ، وقدمتا عريضة باسم أهالي البصرة^(١٠) تحمل (٤٥٠٠) توقيع الى سلطات الاحتلال البريطاني تدعو لاستقلال مدينة البصرة مقابل (١٥٠٠) معارض للانفصال^(١١)، وقد قدمت تلك العريضة الى سدني أبراهامز (Sidney Abrahams)^(١٢) رئيس المحاكم المدنية في البصرة^(١٣).

وقام رئيس المحاكم المدنية في البصرة برفع العريضة في ١٣ حزيران ١٩٢١ الى برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، أشار فيها الى رغبة الاغلبية من أهالي البصرة الى انفصال مدينتهم عن العراق ، والطلب من جلالة ملك بريطانيا السماح لهم بتأسيس حكومة خاصة لمدينة البصرة^(١٤).

ومن الجدير بالذكر ان العريضة قدمت بعد يوم واحد من توجه الملك فيصل من ميناء جدة الى العراق في ١٢ حزيران ١٩٢١، وكان رغبة الانفصاليين الحصول من البريطانيين على حكم مستقل بالبصرة قبل وصول فيصل الى العراق وتسمنه الحكم.

تكونت العريضة من ثلاث وعشرون فقرة^(١٥)، أوضحاً فيها ان الاغلبية الراجحة من أهالي البصرة تطالب بعرض طلبها على حكومة ملك بريطانيا من اجل الموافقة عليه، الذين قابلوا

على المحاصيل الزراعية والعقارات المحلية والسكان المقيمين في ولاية البصرة، على ان تدفع هذه الواردات الى خزينة ولاية البصرة حصراً، وتوزع أموال الرسوم الكمركية المحصلة من ميناء البصرة على الولايتين المتحدتين بنسب يقررها المجلس المشترك، وتشكل للبصرة قوة من الجيش والشرطة لدفع الغارات الخارجية عن المدينة، وتشترك هذه القوة مع الجيش العراقي في الدفاع عن الولايتين، ويكون الجيش تحت امرة حاكم الولايتين المتحدتين^(١٩).

لم يتحقق حلم ناجي السويدي في حصوله على رئاسة ولاية البصرة، كونه من اهالي بغداد وان اهالي البصرة سوف لم يسمحوا له بذلك بالرغم من تعاطفه معهم، في حين كانت ردود الأفعال البريطانية ككل على مشروع البصرة الانفصالي سلبية، حيث ندد برسي كوكس صراحة بفكرة الانفصال، وكتب إلى لندن " بأن مثل هذا المخطط سيكون ضاراً بمصالح العراق ككل"، موضحاً إن هذا واحد من المشاريع التي من شأنها أن تعرض السياسة البريطانية التي اتفق عليها في مؤتمر القاهرة في ١٢ اذار ١٩٢١ للخطر لذلك لا بد من إحباطه^(٢٠)، وقد عبّر مسؤولون آخرون في إدارة كوكس عن وجهات نظر مشابهة، منها المس بيل (Miss Bell)،

القوات البريطانية بالترحيب عند دخولهم المدينة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤، ولم يتخذوا موقفاً عدائياً ضدها^(١٦)، وكأنهم يفضلون بقاء القوات البريطانية في المدينة رافضين طلب المنادين برحيل القوات من البصرة، وطلبوا في العريضة " ورجاؤنا هو ان تصير مقاطعة البصرة مقاطعة منفصلة تحت اشراف امير العراق او أي حاكم ينتخبه اهالي العراق وتكون هذه الرابطة بين البصرة والعراق وحدة يطلق عليها اسم ولايتي العراق والبصرة المتحدتين" بحسب ما جاء في نص العريضة^(١٧).

أشارت العريضة الى أن تكون البصرة ولاية مستقلة والعراق ولاية أخرى، والقيام بتشكيل مجلس تشريعي منتخب للمدينة وله السلطة التامة في تشريع القوانين المختصة بالشؤون المحلية للمدينة، فضلا عن اعطاء بريطانيا الحق في تعيين شكل الحكومة والمحاكم ورؤساء الدوائر، وتأسيس نظاماً مشتركاً للطرق وسكك الحديد والبريد والبرق وطرق الملاحة الداخلية، على ان تشترك الولايتان بنفقات هذه المشاريع، وان يكون للولايتين علم مشترك يرمز الى اتحادهما، مع الاشتراك في الطوابع والنقود والاوراق المالية والضمانات الاميرية الاخرى^(١٨). وللمجلس التشريعي السلطة المطلقة في وضع الضرائب

الملك فيصل ومعارضى الاحتلال البريطاني في العراق كلما تعرضت المصالح البريطانية للخطر (٢٤).

أرغم الملك فيصل ناجي السويدي وزير العدل وعبد اللطيف المنديل وزير التجارة وآخرين على الاستقالة من الوزارة النقيبية الثانية في ٣٠ آذار ١٩٢٢ (٢٥)، لان الملك فيصل قد امتعض من عدم توصية مجلس الوزراء بأي اجراء يكفل العمل به لصيانة الحدود العراقية النجدية، لذلك قام دعاة الانفصال في ايار ١٩٢٢، بالمطالبة ثانية بانفصال البصرة عن العراق بتأييد عدد من السياسيين العراقيين في بغداد ، كناجي السويدي الذي كان يأمل ان يكون رئيساً لولاية البصرة (٢٦).

أرسل بورديلن (Bordpellen) سكرتير المعتمد السامي البريطاني في العراق كتاب سري الى بولي (Polly) مستشار وزارة الداخلية العراقية في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤، اشار فيه الى مراجعة الفقرة الرابعة من تقرير دائرة التحقيقات الجنائية المؤرخ في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٤ بخصوص مدينة البصرة، وطلب منه ان يسأل وزير الداخلية العراقي فيما لو اراد ان يقوم المعتمد السامي البريطاني بنشر بياناً يوضح فيه ان الحكومة البريطانية تعارض مشروع فصل البصرة عن بقية العراق (٢٧). وقد اجابه بولي مستشار وزارة الداخلية العراقية بكتاب سري في ٢٠ كانون

فحينما طالبا دعاة الانفصال الوقوف معهم في مساعدهم، رفضت تلك الفكرة وقالت " ان مطلبهم لا يكون في مصلحة البلاد" (٢١).

أشار ونستون تشرشل (Winston Churchill) (٢٢) وزير المستعمرات البريطاني الى حركة الانفصال خلال كلمة له في مجلس العموم البريطاني في ١٤ حزيران ١٩٢١، بما نصه: " ... فضلاً عما تقدم نعلم بحركة حديثة العهد ترمي الى طلب الاستمرار على الحكم البريطاني مباشرة ... وقد طلب البعض فصل البصرة عن العراق ووضعها تحت ادارة بريطانية تامة ولا نرى ان هذا الامر أيضاً ممكن لأنه يخالف مصلحة الحكومة الوطنية اجمالاً فسياستنا هي انشاء حكومة عربية وطنية وارشاد هذه الحكومة وتأييدها ... " حسب تعبيره (٢٣).

ويبدو ان العريضة كانت من الامة الكبيرة لدى البريطانيين، بحيث قام برسي كوكس بإخبار حكومته في بريطانيا بنفس اليوم التي استلم فيها العريضة .

واجهت فكرة الانفصال رفض جزء كبير من أهالي البصرة، وقابل البعض منهم الساسة البريطانيين، وعلى رأسهم السير برسي كوكس الذي وعد بعدم القلق من أجل العريضة وان البصرة ستظل عراقية، ولم يتخذ أي اجراء بشأن العريضة، الا انها بقيت سلاحاً بيده للضغط على

المجتمعون مسألة التخلص من الملك واقامة جمهورية تحت حماية البريطانيين ويكون عبد المحسن السعدون^(٢٩) رئيساً لها، ودعوا في الاجتماع الى ان تكون البصرة دولة مستقلة ذاتياً وتحت الحماية البريطانية^(٣٠).

ويبدو ان البريطانيين شجعوا مثل هذه الميول الانفصالية بصورة خفية في تلك المدة، من أجل الضغط على الملك فيصل وجره الى ترك الاعتراض والقبول بصيغ الاتفاقيات والمعاهدات الجديدة بين العراق وبريطانيا، لاسيما بعد اعتراضه على منح الحقوق النفطية لشركة النفط التركية^(٣١) التي اقرت في ١٥ اذار ١٩٢٥.

وبعد حصول بريطانيا على الامتياز وامرار المعاهدة العراقية - البريطانية ١٩٢٢، وتولي عدد من مؤيدي الانفصال مناصب في الدولة أمثال عبد المحسن السعدون وناجي السويدي وعبد اللطيف المنديل واحمد الصانع واحمد باش اعيان ، اجهضت هذه المحاولة .

المبحث الثاني: محاولة الانفصال عام ١٩٢٨:
عاد عدد من ملاكي البصرة النافذين^(٣٢) في مطلع عام ١٩٢٨ الى احياء مطلبهم بالدعوة الى انفصال البصرة عن العراق وتحت الحماية البريطانية، وألمح مروجو هذه الحركة الى ان قضيتهم تحظى بدعم واهتمام عبد المحسن

الثاني ١٩٢٤ ، اشار فيه الى عرض الموضوع على وزير الداخلية العراقي، وقد أبدى الوزير رأيه بان نشر بيان من قبل المعتمد السامي البريطاني في الوقت الحاضر سابق لأوانه ولا يجدي نفعاً، وطلب بوللي من المفتش الاداري البريطاني في البصرة التحري عن اثاره موضوع الانفصال مرة أخرى ومن يقف وراءه ، واعلامه بنتيجة التحري ليقوم باتخاذ التدابير اللازمة ومعرفة النتيجة النهائية للموضوع^(٣٨).

ويبدو ان السلطة البريطانية استغلت إثارة موضوع انفصال البصرة في هذا الوقت كورقة ضغط على الحكومة العراقية والشعب العراقي من أجل الاسراع بإجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي الذي تأجل عدة مرات بسبب إصدار علماء الشيعة فتاوى بمقاطعتها وحرمة المشاركة فيها ، لأنها تمهد للمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٢٢ .

لم ييأس طالبوا الانفصال من محاولاتهم في انفصال البصرة واقامة دولة او اقليم يمتاز باستقلالية عن حكومة المركز، ففي ٢٥ آب ١٩٢٥ اجتمع عدداً من وجهاء البصرة وأعيانها، طالب النقيب وأحمد باش اعيان ومحمد أمين باش اعيان وعبد الكريم السعدون وملاك أراضي آخرين في قصر باش اعيان في البصرة ، وناقش

لإجابة رغبات سائر الالوية وسد حاجاتها " بحسب تعبير المقال (٣٥).

وأشار المقال ان أنصار الانفصال تمكنوا الى بث دعوتهم في اثاره روح العصبية لدى المواطنين ونجحوا في دعوتهم الانفصالية، وكانت هناك عوامل عدة ساعدتهم في دعوتهم تلك الاول عوامل خارجية ، لاسيما وأن عدد من الدعاة كان لهم نفوذ مع الدوائر البريطانية، والثاني عدم وقوف أنصار الوحدة العراقية بوجه دعاة الانفصال واتخذوا جانب الصمت مما ساعدهم على النجاح في نشر دعوتهم اعلامياً دون تحقيق شيء ملموس على الارض ، أما العامل الثالث فهو اهمال الحكومة المركزية العناية بمدينة البصرة مع قلة الخدمات التي طالما شكا منها أهالي المدينة وطالبوا بإصلاحها ومن بين أبرزها تنظيف الانهار وفتح مدارس جديدة وتخفيض نسبة الضرائب وتحسين ادارة لواء البصرة (٣٦).

أثار هذا المقال القلق لدى الاوساط الشعبية والحكومة العراقية التي خافت من قيام البريطانيين بمساعدة دعاة الانفصال لتحقيق أهدافهم، لذلك قام المعتمد السامي البريطاني هنري دوبس (٣٧) بإرسال كتاب سري الى رئيس الوزراء العراقي في ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ بين فيه عدم تقديم أية عريضة او مذكرة له من قبل أية جهة لأجل تأسيس أي نوع من الحكم الذاتي الخاص بالبصرة

السعدون رئيس الوزراء والذي يطمح لان يكون رئيساً لولاية البصرة، بسبب تأييده من قبل عشائر المنتفق وبعض عشائر البصرة وبغداد، فضلا عن كونه وبشكل عام مفضلا عند الحكومة البريطانية (٣٣).

ويبدو ان بريطانيا قد سعت بمساعدة ملاكي البصرة بإثارة موضوع انفصال البصرة عن العراق ، للضغط على الحكومة العراقية والملك فيصل بصورة خاصة لإقرار المعاهدة الجديدة ١٩٢٧، والتفاوض على تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية (٣٤)، والتي تسببت في وقوع أزمة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية .

أثير موضوع انفصال مدينة البصرة عن العراق مرة أخرى بعد أن نشرت جريدة العالم العربي البغدادية مقالاً في ١٥ تموز ١٩٢٨ بعنوان " كيد دعاة الانفصال في البصرة "، أشارت فيه الى موقع البصرة الجغرافي وما له من أهمية اقتصادية وسياسية أدت الى قيام بعض الاهالي بمحاولة اتباع سياسة فصل البصرة عن العراق ، وهذا ما حدث في عام ١٩٢٠ وقد عارضها عدد من أهالي البصرة ، لذلك قام المؤيدون لفكرة انفصال البصرة باستخدام وسيلة جديدة تتطوي على بث روح التذمر من حالة البصرة والادعاء " بأنها محتقرة الجانب مهضومة الحقوق لا يعنى بأمرها ولا يجاب مطالبها بينما المساعي مبذولة

من اهالي البصرة^(٤٠)، وهذا يعني أن هناك جهات مشبوهة مثل المدرسة الاسرائيلية استغلت دعوات الانفصال لبعض اهالي البصرة وسعت في محاولة منها لتمزيق وحدة العراق.

استاء الملك فيصل بعد اطلاعه على المقالات التي نشرتها الصحافة العراقية حول انفصال البصرة عن العراق، لذلك ارسل رئيس الديوان الملكي كتاب سري الى ديوان مجلس الوزراء في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٨ ، وضّح فيه ان جلالة الملك كان يستبعد ان يكون من بين ابناء البلاد من ينحط الى هذه الدركة من الخيانة، في مسعى له لتخفيف من حدة الموضوع، إلا ان انتشار الخبر في هذه الايام وتصدي الجرائد الى تفنيده بصورة واسعة يستدعي الانتباه الشديد، وطالب الملك فيصل من الحكومة إجراء التحقيقات عن هذه المسألة الخطرة واحالة المطالبين بالانفصال الى المحاكم، وفي حال عدم وجود مطالبين للانفصال تساق الجرائد التي نشرت هذه الاخبار لتحاكم على تفتيقها حرصاً على سلامة المملكة العراقية وحسن سمعتها في الخارج^(٤١).

في خضم هذه الاحداث ارسل متصرف لواء البصرة كتاب الى وزارة الداخلية في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٨، اوضح فيه ان بعض وجهاء البصرة واعيانها قد سعوا عام ١٩٢١ الى فصل

، وكانت اخر مذكرة بهذا الخصوص في حزيران ١٩٢١ أي قبل قدوم الملك فيصل الى العراق وقبل تقرير شكل الحكومة العراقية المقبلة بصورة نهائية^(٣٨).

ومن أجل ابلاغ الرأي العام العراقي عن عدم صحة خبر انفصال البصرة عن العراق، ارسل مكتب رئيس الوزراء العراقي كتاب سري الى وزير الداخلية العراقي في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٨ ، طلب منه اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لنشر مثل تلك المواضيع في الصحف المحلية عن طريق اصدار بيان رسمي من قبل مديرية المطبوعات ينفي فيه الخبر المزعوم الذي مفاده ان المعتمد السامي البريطاني تلقى عرائض او مضابط من اجل انفصال البصرة عن العراق ، واتخاذ الاجراءات القانونية بحق الصحف التي اختلقت هذا الخبر لتثويش الافكار بحسب ما جاء في الكتاب^(٣٩).

لم تكن جريدة العالم العربي الوحيدة التي نشرت مقالاً عن حركة الانفصال، بل هناك صحف اخرى نشرت مقالات بذلك الشأن وهي: جريدة الاستقلال بكتبتها محمد علي افندي ويعمل مدرس في المدرسة الاسرائيلية في البصرة، وجريدة العراق التي يخبرها توما هرمزخ، وجريدة النهضة بكتبتها محمد هادي افندي الدقتر وهو

وصول كتاب متصرف لواء البصرة الى ناجي شوكت^(٤٤) وزير الداخلية في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٨، أرسل الاخير نسخة منه إلى ديوان رئاسة الوزراء بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٨، وطلب من رئيس الوزراء بعدم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الاشخاص المطالبين بانفصال البصرة عن العراق لعدم وجود أدلة مادية قوية تثبت ادانتهم، وفيما يتعلق باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الصحف التي نشرت الخبر ، أشار الوزير الى ان المصلحة العامة تقتضي عدم اتخاذ أي اجراء في الوقت الحاضر، تحاشياً من اشغال الراي العام العراقي بأمور "لا يستحسن حتى التكلم بها لما في توسعها من المحاذير الكثيرة " بحسب تعبيره، وفي الوقت نفسه طلب من الحكومة الموافقة على نشر بياناً بواسطة مديرية المطبوعات تنفي فيه وجود مثل هذه الحركة في البصرة، وان الحكومة سوف تتخذ التدابير القانونية الصارمة بحق من يتصدى لمثل هذه الحركة وتوسعها^(٤٥).

ويبدو ان وزير الداخلية اتخذ نفس اسلوب المتصرف بعدم اعطاء أهمية لدعوى انفصال البصرة أمام رئيس الوزراء، معتمداً في ذلك على المعلومات التي وردت إليه من متصرف لواء البصرة. استجاب عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء لمقترح ناجي شوكت وزير الداخلية بإيقاف

البصرة عن العراق وقد انتهت الحركة بالفشل ، وان عدد قليل من مؤيدي فكرة الانفصال تلك ممن فشل في الانتخابات البرلمانية الاخيرة اخذوا يرددون صدى فكرة انفصال البصرة عن العراق خدمة لمصالحهم الشخصية، وبعد إجراء التحقيقات تبين "ان ليس لهذه الفكرة شأن يستحق الاهمية وان محبذوها لم يكونوا من الشخصيات البارزة وهي فكرة منحصرة بين اشخاص قد لا يتجاوزون عدد الاصابع أهمهم آل الملاك^(٤٦) ومن اتصل بهم من شاكلتهم"، بحسب تعبيره، وأشار متصرف البصرة الى ان معظم وجهاء واشراف البصرة ناقلين على مروجيها وانها اشاعة كاذبة^(٤٧).

نلاحظ ان متصرف لواء البصرة قد وصف مؤيدي فكرة الانفصال عام ١٩٢١ بانهم من وجهاء البصرة واعيانها، ثم اشار الى ان طالبي الانفصال عام ١٩٢٨ هم من اذناهم ولم يكونوا من الشخصيات البارزة في البصرة وضرب مثلاً بآل الملاك وهم من اعيان مدينة البصرة ، وهذا تناقض في كلامه ، ويبدو ان المتصرف اراد ان يخفف من دعوى انفصال البصرة لكي يظهر أمام الحكومة في بغداد بأن أوضاع البصرة مستقرة وما ظهر من ادعاءات فهي ليس لها من الاهمية في مكان من التحدث فيها وأنه مسيطر على أوضاع البصرة ويتابع أوضاعها عن كثب. بعد

الضمان ويضر بسمعة البلاد هو متابعة الحالة بكل دقة واستجلاء الموقف بلا وجل وسوق المفسدين اصحاب النفوس الضعيفة امام المحاكم ليروا جزء ما يقذفون ضد دستورهم ووطنهم، ان تحاشي الحكومة من وضع القضية امام المحاكم لا يفيد شيئاً من حلها بل ربما رأى فيه المفسدون تساهلاً يشجعهم على اثاره النعمة كلما سولت لهم مطامعهم ذلك " (٤٧).

وبعد اطلاع رئيس الوزراء على رأي الملك فيصل بالوقوف بوجه دعاة الانفصال والتصدي لهم خوفاً من اثاره الرأي العام بصورة عامة وأهالي البصرة على وجه الخصوص، أرسل سكرتير رئيس الوزراء كتاب الى وزير الداخلية في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٨، أبلغه رغبة رئيس الوزراء أخذ رأيه في اتخاذ التدابير الحازمة للقضاء على هذه الحركة (٤٨). واستجابة لهذا الطلب، أرسل وزير الداخلية ناجي شوكت كتاباً الى سكرتارية مجلس الوزراء في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٨، أشار فيه الى رأيه السابق بعدم وجود أدلة مادية يمكن الاستناد اليها في اقامة التحقيقات القانونية بحق الاشخاص المظنون بأن لهم علاقة في حركة الانفصال، وان الافضل ترك المسألة في الوقت الحاضر أولى من تعقبها، لا سيما وأن رئيس الوزراء وافق على مقترحات الوزير، وطلب عدم

الاجراءات القانونية بحق الاشخاص المطالبين بانفصال البصرة والصحف التي نشرت الخبر، جاء ذلك من خلال الكتاب الذي أرسله سكرتير رئيس الوزراء الى وزير الداخلية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨، وقد أشار فيه الى ان رئيس الوزراء يرى من الافوق ترك المسألة، وأمر بإبلاغ وزير الداخلية بعدم اتخاذ أي تدبير في الوقت الحاضر لئلا تؤدي بيانات الحكومة الى اثاره الافكار من جديد، وتم ارسال نسخة من كتاب رئيس الوزراء المشار إليه اعلاه الى رئيس الديوان الملكي (٤٦).

وبعد وقوف الملك فيصل على المراسلات التي جرت بين عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء وناجي شوكت وزير الداخلية بخصوص حركة الانفصال، أمر الملك فيصل بإبلاغ رئيس الوزراء بعدم اصراره على متابعة القضية، وفي الوقت نفسه طلب من وزارة الداخلية مراقبة تلك الاشاعات خوفاً من استئناف العمل بها مرة اخرى حتى يتم التصدي لها بحزم، جاء ذلك من خلال الكتاب الذي أرسله رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٨، وقد جاء في نصه:

"إن الملك لا يزال يرى ان خير دواء لهذا الداء الذي ينتشر منه من وقت لآخر ما يخدم

١٩٢١، وكانت تلك الفكرة قد استغلتها سلطات الاحتلال البريطاني كورقة ضغط على معارضي الوجود البريطاني في العراق، على الرغم من أنها كانت غير جادة بتنفيذ تلك الفكرة، لان ذلك يتعارض مع تنفيذ مصالحها، خاصة وان البصرة لما لموقعها الجغرافي على الخليج العربي من أهمية ذلك من الناحية التجارية، فإنها منطقة انتاج نفط، والشركات البريطانية تسيطر على انتاجه فضلاً عن ارتباط البصرة مع مناطق النفوذ البريطاني في ايران ومنطقة الخليج العربي.

وكان الدافع الحقيقي لمقدمي طلب الانفصال هو خشية كبار الملاكين والمنتفذين على مصالحهم المالية ومركزهم المنفوق من ان يمس بسوء فيما لو تسلم عرش العراق ملك عربي وتولت الحكم فيه وزارة وطنية، ويرون ان بقائهم على رأس سلطة بالبصرة تحت الرعاية البريطانية ضمانا لدوام تلك المصالح.

وفي أواخر العشرينات تصاعدت حدة المعارضة للوجود البريطاني سواء على الصعيد الداخلي بالنسبة للعراق أو على الصعيد الخارجي بالنسبة لبريطانيا في الخليج العربي، خاصة وان العالم على وشك أزمة اقتصادية، مما استدعى ادخال تغيير استراتيجي في السياسة البريطانية الخارجية في الوقت الذي كانت ضد تلك الفكرة، خاصة انها مُقدمة على مفاوضات مع الحكومة العراقية

نشر بيان في هذا الشأن، وفي الوقت نفسه كتب وزير الداخلية الى متصرف لواء البصرة بان يراقب الحالة جيداً والاخبار على الفور فيما لو قام اشخاصاً من اهالي البصرة بالدعوة الى الانفصال لكي تتخذ الاجراءات اللازمة والقبض عليهم وسوقهم الى المحاكم المختصة^(٤٩). ومن أجل توضيح الموقف امام الملك فيصل، أرسل سكرتير مجلس الوزراء كتابا الى رئيس الديوان الملكي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٨، أشار فيه الى ان رئيس الوزراء أصدر أوامره بإرسال نسخة من كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٢٩٠٠ في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٨ وجواب وزارة الداخلية السري المرقم ٤٨٢٦ في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٨ الى الديوان الملكي، لاطلاع الملك فيصل عليها ومعرفة الاجراءات التي يتم اتخاذها بشأن القضاء على حركة الانفصال تلك^(٥٠).

ويبدو أن عبد المحسن السعدون حاول كثيراً تبسيط الامور أمام الملك فيصل وحاول اقناعه بعدة بذرائع من عدم اتخاذ إجراءات قانونية بحق مروجي فكرة الانفصال كونه كان من المؤيدين والداعمين لهم، لاسيما وان أخيه عبد الكريم السعدون كان من بين طالبي الانفصال.

الخاتمة:

تعود فكرة انفصال مدينة البصرة عن العراق الى عشية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة عام

حصولها على تشجيع من الشركات الاجنبية العاملة بالبصرة، لان تلك الشركات سوف تتحمل رسوما وضرائب مضاعفة في حال انفصال البصرة، كون تجارتها تشمل مناطق العراق عبر نهري دجلة والفرات.

لعقد اتفاقية تحديد طبيعة العلاقات العراقية- البريطانية المستقبلية، والتي انتهت بتوقيع معاهدة عام ١٩٣٠. آلت محاولات الانفصال الى الفشل لاعتبارات عدة منها، ان المحاولات قادتها فئة ارسنقراطية مالية ولم تحظ بدعم شعبي كبير من اهالي البصرة، وان الحكومة البريطانية لم تساندها بصورة رسمية او اعلامية، فضلا عن عدم

الملحق رقم (١)

311 / 1112

٤٧	٥
٧	ص

مستجيب
سرى شبه رسمي

ترجمة الكتاب المرقم بي او/ ٣٧٣ والموضوع في ١١ تشرين
الاول ١٩٢٨ المرسل من فخامة الممتد
السامي بالمراق الى فخامة رئيس الوزراء

بعد المذكرة التي جرت معنا في ٩ تشرين الاول بخصوص البيانات
التي نشرت في الجرائد العراقية القايلة بان دارالاعتماد تلقى عراقش من
البصرة لفصل البصرة عن العراق واجتمعت اوراقى لاجل الوقوف على حقيقة
الواقع .

تبين لي انه لم تقدم الى الممتد السامي اية عريضة او مذكرة
لاجل تأسيس اى نوع من الحكم الذاتي الخاص بالبصرة منذ حزيران ١٩٢١ اى
قبل قد جلاله الملك فيصل الى العراق وقبل تقرير شكل الحكومة العراقية
المقبل بصورة نهائية .

على انه تبين لي انه في اوائل ١٩٢٤ ورد من البصرة خبير
مفاده بان جماعة صغيرة من اهالي البصرة تتكلم شعبا عن فصل البصرة
عن السلطة المركزية في بغداد واني طلبت من مستشار وزارة الداخلية
ان يستشير الوزير فيما اذا يفتكر بوجود اية قاعدة من نشر بيان موذاه بان الحكومة
البريطانية لاتنوي النظر في فصل البصرة عن بقية اجزاء العراق . فاجابني
المستشار ان الوزير يترأى ان نشر بيان في هذه المرحلة يكون سابقا لاوانه .
اقدم في طيه نسخ الرسائل المتبادلة في ذلك الوقت . ومنذ هذا الوقت لم
تجدد هذه المسألة على ما اعلم وكما ذكرت لم ترك علي من البصرة اية
عريضة او مذكرة .

هـ . دويس

الملحق رقم (٢)

311 / 1112

سرى ومستعمل جدا

٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٨
٤٢٥٤ / ٦

٩٩ / ٥
٤٨ / ٤٨
١ / ٥٥

مكتاتبة مجلس الوزراء

الموضوع - حركة الانفصال في البصرة

بالاشارة الى كتابك المرقم ٢٨١٩ والمؤرخ ١٣ / ١٠ / ١٩٢٨

نرسل اليك في طيه للاطلاع صورة كتاب متمصرف لواء البصرة المرقم ٥٥٣ والمؤرخ في ١٨ / ١٠ / ١٩٢٨ ويظهر مما جاء فيه ان حركة الانفصال البصرة لا وجود لها في الوقت الحاضر . وبهذه المناسبة نود ان نشر الى القسم الاخير من كتاب رقمه الديوان الملكي المرقم ٣٥٩ والمؤرخ في ١٤ / ١٠ / ١٩٢٨ ونبين لكم ان اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الاشخاص الذين مقال ان لهم مدا في تلك الحركة لانراء مستحسننا لعدم وجود ادلة مادية قوية تثبت ادانتهم .

واما فيما يتعلق باتخاذ الاجراءات القانونية بحق الصحف التي نشرت الخبر المبحوث عنه فلدي ايمان النظروالآن في هذه المسألة وجدنا ان مما تقتضيه المصلحة العامة عدم اجراء شي في الوقت الحاضر بحق هؤلاء ايضا تحاشيا من اشغال الرأي العام بامور لا مستحسن حتى التكلم بها لما في توسعها من المحاذير الكثيرة . ونرى ان احسن تدبير في هذا الباب هو ان تنشر الحكومة بما لنا بواسطة مديرية المطبوعات بذكر فيه انه بعد اجراء التحقيقات التامة حول القضية تبين انه ليس للحركة المبحوث عنها نصيب من الصحة البتة . وان الحكومة مستعدة لاتخاذ التدابير القانونية الصارمة بحق من يتصدى لمثل هذه الحركة او توسعها .

فنرجو عرض اقتراحنا هذا على فخامة رئيس الوزراء واتباعنا ما اذا كان فخامتة مستصوبه لكي تجري اللان .

صورة الى ..

رئاسة الديوان الملكي بالاشارة الى كتابه المرقم ٣٥٩ والمؤرخ في ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٢٨

وزير الداخلية

٢٠٤

الهوامش:

(١) برسي كوكس(١٨٦٤.١٩٣٧): ولد في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٤ في بريطانيا ، درس في جامعة ساند هيرست العسكرية، تخرج برتبة ملازم، انضم الى حكومة الهند وعين ضابطاً سياسياً للحملة البريطانية لاحتلال العراق، وبقي رئيساً للدائرة السياسية حتى عام ١٩١٨، انتدب وزيراً مفوضاً في طهران، عاد الى بغداد وعين مندوب سامي من عام ١٩٢٠.١٩٢٣ ، توفي في بريطانيا يوم ٢٠ شباط ١٩٣٧. للتفاصيل أنظر : منتهى عذاب نويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية١٨٦٤.١٩٢٣،رسالة ماجستير،(جامعة بغداد :كلية الآداب، ١٩٩٥.

(٢) عبداللطيف المنديل (١٨٦٨-١٩٤٠) : ولد في الزبير عام ١٨٦٨، وتعود أسرة "آل منديل" إلى جذور نجدية، وقد نزح والده إلى الزبير عام ١٨٣٧، حيث مارس التجارة في البصرة، وأصبح أبناء المنديل من أعيانها، عُيّن وزيراً للتجارة في وزارتي عبدالرحمن النقيب الاولى في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ واستقال منها في ٢٩ نيسان ١٩٢١، والثانية في ١٢ ايلول ١٩٢١ واستقال منها في ٣٠ اذار ١٩٢٢ ، انتخب لعضوية المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ عن البصرة، ثم أصبح عضواً في مجلس الأعيان عام ١٩٢٩، واستقال عام ١٩٣٤ ليتفرغ لشؤونه الخاصة، أصيب بالشلل الذي أقعده عن الحركة إلى أن توفي في البصرة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٠. للتفاصيل أنظر : مير بصري ،أعلام السياسة في تاريخ العراق الحديث، (لندن: دار الحكمة ، ٢٠٠٥) ج٢،ص٢٠-٢١.

(٣) احمد الصانع (١٨٦٠-١٩٣٠) : أحمد بن عبد العزيز بن الامير احمد بن محمد الصانع من عنزة ، ولد في الكويت عام ١٨٦٣ ، منح لقب الباشوية لوساطته في صلح الشيخ سعدون بن منصور السعدون مع الشيخ مبارك الصباح ، من مؤسسي حزب الحرية والائتلاف في البصرة عام ١٩١١، كان متصرفاً للواء البصرة في العهد العثماني ، وعين متصرف لواء البصرة للمدة من ١٩٢٠-١٩٢٧ ، توفي في ٢١ ايار ١٩٣٠ ودفن في البصرة .للتفاصيل أنظر : مير بصري ، المصدر السابق ، ج٢، ص٢٦-٢٧؛ ((شبكة الانترنت))، الموقع ، Basra - <http://www.facebook.com> .

(٤) مقتبس من ، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧، (بغداد: دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٨)، ج١، ص١٠٥.

(٥) عبد الرحمن النقيب (١٨٤١-١٩٢٧): ولد عبد الرحمن بن علي النقيب في بغداد عام ١٨٤١، نقيب أشرف بغداد ، كان يتمتع بعلاقات ودية مع العثمانيين وفي نفس الوقت يحتفظ بمشاعر الود للبريطانيين ، شكل الحكومة العراقية ثلاث مرات، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، توفي في بغداد عام ١٩٢٧. للتفاصيل أنظر: رجاء حسين الخطاب، عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقاته بمعاصريه، (بغداد: الدار العربية، ١٩٨٥).

(٦) المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣ ، (بغداد: دار نور الشروق ، ٢٠٠٧) ، ص١٩-٢٠.

(٧) طالب النقيب (١٨٧١-١٩٢٩): ولد في البصرة في ٢٨ شباط ١٨٦٢، كان يحظى بمكانة متميزة لدى العثمانيين ، عين متصرفاً للواء الاحساء عام ١٩٠١، انتخب نائباً عن البصرة عدة مرات ، اصبح وزيراً للداخلية في الحكومة العراقية المؤقتة عام ١٩٢١ ، ابدى معارضته لتتصيب فيصل ملكا على العراق والسياسة البريطانية ، نفي الى سيلان وعاد الى العراق عام ١٩٢٥،

توفي في ميونخ بالمانيا في ١٦ حزيران ١٩٢١ اثر مرض المّ بهونقل الى البصرة حيث دفن فيها . للتفاصيل أنظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، (بيروت: العارف للطبوعات ، ٢٠٠٧)، ص٥٥٧.

(^٨) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج١، ص٤٦.

(^٩) ناجي السويدي (١٨٨٢-١٩٤٢) : ولد ناجي يوسف السويدي في بغداد سنة ١٨٨٢ ، وهو شقيق توفيق السويدي رئيس وزراء العراق ، تلقى تعليمه في المدارس العثمانية ، حصل على شهادة الحقوق من استانبول عام ١٩٠٥ ، تولى الادارة المركزية في بلدة الكاظمية عام ١٩١١ والنجف الاشرف عام ١٩١٣ ، عين مستشارا للملك فيصل أبان حكمه لسوريا ، شغل السويدي مناصب عديدة بعد تأسيس المملكة العراقية ، منها وزير العدل مرتين الأولى عام ١٩٢١ والثانية عام ١٩٢٥ ، ووزير داخلية عام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٩ ، ورئيس الوزراء في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، توفي في ١٧ اب ١٩٤٢ ودفن في بغداد . للتفاصيل أنظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق، ص٤١٧.

(^{١٠}) كان من بين الموقعون على العريضة كل من : طه سلمان ،عبد الرزاق النعمة ،أغا جعفر ،علي الزهير ، أغا جعفر ، الشيخ ابراهيم شيخ الزبير ، سليمان الغملاس رئيس بلديتها، عبد السيد العويد ، اكباشي السعد ، أحمد الصانع ، عبد اللطيف المنديل، عبود حمود الملاك، سليمان الزهير، ويوسف عبد الاحد عن المسيحيين ويعقوب نواح عن اليهود . للتفاصيل أنظر : سليمان فيضي ، مذكرات سليمان فيضي ، تحقيق باسل سليمان فيضي ، ط٣،(بيروت دار الساقى ، ١٩٩٨) ، ص ٣١٠ .

(^{١١}) جويهت هذه الحركة معارضة من بعض الشخصيات البصرية كالشيخ عبد الكاظم الشمخاني وعبد العزيز المطير وعمر فوزي ومحمد زكي ومزاحم الباججي الذي كان يعمل محامياً في البصرة ، وقدموا مذكرة احتجاج ضد الانفصال الى برسي كوكس ، ركزوا فيها على انضمام البصرة الى العراق منذ اقدم الازمنة ، ولم تتحقق نهضة البلاد الا اذا تمت المحافظة على وحدته . للتفاصيل أنظر : طالب جاسم محمد الغريب ، عبد الكاظم الشمخاني ودوره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، ((دراسات البصرة)) (مجلة) ، البصرة ، ٢٠١٢ ، العدد٤، ص١٠٣.

(^{١٢}) سيدني أبراهامز (١٨٨٥-١٩٥٧) : ولد في الاول من شباط ١٨٨٥ في مدينة برمنغهام في انكلترا في اسرة يهودية المعتقد ، تلقى تعليمه في المدرسة الحديثة بيدفورد وكلية إيمانويل في جامعة كامبريدج ، ودرس القانون عام ١٩٠٩ ، كان رياضياً وشارك في أولمبياد استوكهولم عام ١٩١٢ ، شغل منصب المحامي العام في بغداد عام ١٩٢٠ ورئيس المحاكم المدنية في البصرة في عام ١٩٢١ ، شغل منصب المدعي العام في زنجبار عام ١٩٢٢ ، وأوغندا عام ١٩٢٥ ، عين الرئيس العدل في أوغندا عام ١٩٣٣ ، ثم شغل منصب رئيس المحكمة العليا في سيلان بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩ ، توفي في ١٤ ايار ١٩٥٧ . للتفاصيل أنظر : ((شبكة الانترنت)) ، الموقع ، <https://en.wikipedia.org> .

(^{١٣}) ريدر فيشر، البصرة وحلم الجمهورية الخليجية ، ترجمة سعيد الغانمي، (كولونيا : دار الجمل ، ٢٠٠٧) ، ص١٢١. الموقع ، <http://www.daralhayat.com>

(^{١٤}) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ، ص١٠٠.

محاولات انفصال البصرة في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٢٨ م

(١٥) للوقوف على النص الكامل للعريضة المقدمة الى المندوب السامي البريطاني ، أنظر : حميد احمد حمدان ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، بغداد : مطبعة الرشد ، ١٩٧٦ ، ص ٦٣٥ - ٦٤٠ ؛ سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨-٣١٠ .

(١٦) لم يؤيد قسم كبير من اهالي البصرة لثورة العشرين ، وقاموا بشجب هذه الثورة من خلال ما جاء في قرار مجلس اشراف البصرة بهذا الشأن ، وانهم لا يؤيدون أي انسحاب للقوات البريطانية من البلاد . أنظر : حميد احمد حمدان ، المصدر السابق ، ص ٦٣٣ .

(١٧) سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

(١٨) محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، (بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣) ، ص ٤٥٦ .

(١٩) حميد احمد حمدان ، المصدر السابق ، ص ٦٣٩ .

(٢٠) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠١ ؛ ((شبكة انترنت)) ، الموقع ، <http://www.ankawa.com> .

(٢١) جامعة نيوكاسل البريطانية ، ارشيف المس بيل ، رسائل المس بيل ، رسالتها بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢١ ، ((شبكة الانترنت)) ، الموقع ، www.gerty.ncl.ac.uk .

(٢٢) ونستون تشرشل (١٨٧٤-١٩٦٥) : ولد في أكسفورد في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٧٤ ، انضم إلى القوات البريطانية في الهند عام ١٨٩٨ ، اختير عضوا في البرلمان الانكليزي ١٩٠٠ ، تقلد منصب وزير التجارة ١٩٠٨ ، أصبح بعدها وزيرا للداخلية والبحرية ، وصل إلى رئاسة الوزراء عام ١٩٤٠-١٩٤٥ ، وفي عام ١٩٥١ تولى المنصب ثانية ، توفي يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥ . للتفاصيل أنظر : محمد يوسف القريشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى العام ١٩٤٥ ، (دمشق: د.م ، د. ت .)

(٢٣) حميد احمد حمدان ، المصدر السابق ، ص ٦٤٠-٦٤١ .

(٢٤) سليمان فيضي ، المصدر السابق ، ص ٣١٠ .

(٢٥) الوزارة النقيببية الثانية : تشكلت الوزارة في ١٢ ايلول ١٩٢١ ، وضمت في تشكيلتها عبد اللطيف المنديل من اهالي البصرة وزيرا للتجارة . أنظر : المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٢٦) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٥-٨٨ ، ١٠١ .

(٢٧) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ / د/٣/٦ ، كتاب سكرتارية المعتمد السامي البريطاني السري المرقم ١٦٢ في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤ الى سكرتير وزير الداخلية بوللي ، و ٤٦ ، ص ٧٠ .

(٢٨) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ / د/٣/٦ ، كتاب سكرتير وزير الداخلية بوللي السري المرقم ١٧ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٤ الى سكرتارية المعتمد السامي البريطاني ، و ٤٦ ، ص ٧١ .

(٢٩) عبدالمحسن السعدون (١٨٧٩-١٩٢٩) : ولد في مدينة الناصرية في ١٠ ايار ١٨٧٩ ، ينتمي إلى أسرة آل سعدون حكام امارة المنتفق ، تعلم في مدرسة العشائر باستانبول ثم في المدرسة الحربية ، وتخرج ضابطا في الجيش العثماني ، انتخب نائبا عن المنتفق في مجلس النواب العثماني ، بعد الاحتلال البريطاني حاز على ثقة المندوب السامي البريطاني ، أخذ على عاتقه الصمود

بوجه المعارضة الشعبية ، تولى منصب رئاسة الوزراء أربع مرات في الأعوام ١٩٢٢ و ١٩٢٥ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، أنتحر يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ . للتفاصيل أنظر: لطف جعفر فرج ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي ، (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠) .

(٣٠) حنا بطاطو ، العراق ، ترجمة عفيف الرزاز ، (طهران : مطبعة فرصاد ، ٢٠٠٥) ، ج ١ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٣١) للتفاصيل عن امتياز شركة النفط التركية عام ١٩٢٥ ، أنظر : نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢ ، (بيروت: مركز الأبحاث ، ١٩٨٠) ، ص ٥٤ - ٨٩ .

(٣٢) كان من بين أبرزهم حبيب الملاك ، وهو واحداً من كبار ملاكي البصرة النافذين . أنظر : حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٤٠ .

(٣٣) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٦٤ .

(٣٤) للتفاصيل عن المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٢٧ والاتفاقيتين العسكرية والمالية ، أنظر : أحمد رفیق البرقعوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢ ، (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠) ، ص ٩٣ - ١٥٠ .

(٣٥) كمال زهير ، كيد دعاة الانفصال في البصرة ، ((العالم العربي)) (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٣٣١ ، بتاريخ ١٥ تموز ١٩٢٨ . المصدر نفسه .

(٣٧) هنري دويس (١٨٧١ - ١٩٣٤) : ولد في بريطانيا في ٢٦ اب ١٨٧١ ، تلقى تعليمه في جامعة اكسفورد ، انضم إلى الخدمة في الهند عام ١٨٩٢ ، كان الممثل البريطاني عن بعثة كابول في كانون الثاني عام ١٩٢١ وانتهت بعقد المعاهدة الأنجلو - أفغانية في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٢١ ، عمل بعد ذلك مندوب سامي في العراق من ١٩٢٣-١٩٢٩ ، توفي في ٣٠ ايار ١٩٣٤ ، أنظر : ((شبكة الانترنت)) ، الموقع ، <https://en.wikipedia.org> .

(٣٨) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب المعتمد السامي البريطاني السري المرقم ٣٧٣ في ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ الى رئيس الوزراء العراقي ، و ٤٧ ، ص ٧٢ .

(٣٩) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٢٨١٩ في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزير الداخلية العراقي ، و ٤٧ ، ص ٧٣ .

(٤٠) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب متصرف لواء البصرة المرقم ٥٥٣ في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزارة الداخلية ، و ٥٣ ، ص ٨٠ - ٨١ .

(٤١) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب الديوان الملكي السري والمستعجل المرقم ٣٥٩ في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٨ الى ديوان مجلس الوزراء ، و ٤٩ ، ص ٧٤ .

(٤٢) آل الملاك : تعد اسرة ال الملاك من الاسر البصرية المعروفة ، وكان لها اهتمامات في جوانب متعددة ، اجتماعية ، اقتصادية وسياسية ، ويعد الباشا حمود الملاك رب الاسرة ومن اشهر رجال البصرة من الناحية الاجتماعية ومن كبار تجارها، وقد

محاولات انفصال البصرة في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٢٨ م

انجب حمود الملاك ثلاث اولاد وهم عماد الاسرة ، عبود الملاك ، عبد الجبار الملاك وحبیب الملاك عضو مجلس الاعيان عام ١٩٢٨. للتفاصيل أنظر : مركز تراث البصرة ، ((شبكة الانترنت)) ، الموقع ، <http://mk.ip> .

(٤٣) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب متصرف لواء البصرة المرقم ٥٥٣ في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزارة الداخلية ، و٥٣ ، ص ٨٠ .

(٤٤) ناجي شوكت (١٨٩٣ - ١٩٨٠) : ولد ناجي شوكت في مدينة الكوت في ٢٥ اذار ١٨٩٣ ، تلقى تعليمه الاولي في الحلة حيث كان والده يشغل منصب قائمقام الحلة ، تخرّج من كلية الحقوق باستانبول ، عمل مع جمعية العهد العراقية ، اصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٣٢ ، شغل منصب وزير الداخلية في الاعوام ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ومنصب وزير عدل في عامي ١٩٢٩ ، ١٩٤٠ ، ومنصب وزير الدفاع عام ١٩٤١ ، وبعد إخفاق حركة مايس ١٩٤١ انتقل إلى إيران ثم سافر إلى منفاه في جنوب أفريقيا التي اسُدعي منها وقُدّم للمحاكمة وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عام ، توفي في بغداد في ١١ ايار عام ١٩٨٠م ودفن فيها. للتفاصيل أنظر : ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤ - ١٩٧٤ ، (بغداد: مكتبة اليقظة ، ١٩٧٥) ، ج ١ ، ص ١١-١٥ ؛ محمد انيس ومحمد حسين الزبيدي ، اوراق ناجي شوكت ، (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٧٧) ، ص ٦-١٥ .

(٤٥) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب وزارة الداخلية السري المرقم ٤٦٥٤ في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٨ الى سكرتارية مجلس الوزراء ، و٥٠ ، ص ٧٦ .

(٤٦) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٢٩٢٩ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزير الداخلية ، و٥٤ ، ص ٨٢ .

(٤٧) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب الديوان الملكي المرقم ٣٧٥ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٨ الى سكرتير مجلس الوزراء ، و٥٥ ، ص ٨٣ .

(٤٨) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٢٩٥٥ في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزير الداخلية ، و٥٧ ، ص ٨٥ .

(٤٩) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب وزارة الداخلية السري المرقم ٤٨٢٦ في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٨ الى سكرتير مجلس الوزراء ، و٥٦ ، ص ٨٤ .

(٥٠) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، م .ب .م ، الوقائع المتفرقة ، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ ، كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٣٠٥٨ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٨ الى رئيس الديوان الملكي ، و٦١ ، ص ٩٠ .

المصادر :

اولاً : الوثائق غير منشورة :

د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، الوقائع المتفرقة، رقم الملف ١١١٢ / ٣١١ ، د/٣/٦ :

١ . كتاب سكرتارية المعتمد السامي البريطاني السري المرقم ١٦٢ في ١٧ كانون الثاني ١٩٢٤ الى سكرتير وزير الداخلية بوللي ، و٤٦ ، ص ٧٠ .

٢. كتاب سكرتير وزير الداخلية بوللي السري المرقم ١٧ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٤ الى سكرتارية المعتمد السامي البريطاني ، و٤٦، ص٧١.
 ٣. كتاب المعتمد السامي البريطاني السري المرقم ٣٧٣ في ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ الى رئيس الوزراء العراقي ، و٤٧، ص٧٢.
 ٤. كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٢٨١٩ في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزير الداخلية العراقي ، و٤٧، ص٧٣.
 ٥. كتاب متصرف لواء البصرة المرقم ٥٥٣ في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزارة الداخلية ، و٥٣، ص٨٠ - ٨١.
 ٦. كتاب الديوان الملكي السري والمستعجل المرقم ٣٥٩ في ١٤ تشرين الاول ١٩٢٨ الى ديوان مجلس الوزراء ، و٤٩، ص٧٤.
 ٧. كتاب وزارة الداخلية السري المرقم ٤٦٥٤ في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٨ الى سكرتارية مجلس الوزراء ، و٥٠، ص٧٦.
 ٨. كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٢٩٢٩ في ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزير الداخلية ، و٥٤، ص٨٢.
 ٩. كتاب الديوان الملكي المرقم ٣٧٥ في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٨ الى سكرتير مجلس الوزراء ، و٥٥، ص٨٣.
 ١٠. كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٢٩٥٥ في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٨ الى وزير الداخلية ، و٥٧، ص٨٥.
 ١١. كتاب وزارة الداخلية السري المرقم ٤٨٢٦ في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٨ الى سكرتير مجلس الوزراء ، و٥٦، ص٨٤.
 ١٢. كتاب ديوان مجلس الوزراء السري المرقم ٣٠٥٨ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٨ الى رئيس الديوان الملكي ، و٦١، ص٩٠.
- ثانياً: الرسائل الجامعية:
١٣. منتهى عذاب نوب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٣.١٨٦٤، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد :كلية الآداب، ١٩٩٥.
- ثالثاً : المصادر العربية والمعربة :
١٤. أحمد رفيق البرقعاعي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠).
 ١٥. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، (بيروت: العارف للمطبوعات ، ٢٠٠٧).
 ١٦. حميد احمد حمدان ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، بغداد :مطبعة الرشاد، ١٩٧٦).
 ١٧. حنا بطاطو ، العراق ، ترجمة عفيف الرزاز ، (طهران : مطبعة فرصاد ، ٢٠٠٥) .
 ١٨. سليمان فيضي ، مذكرات سليمان فيضي ، تحقيق باسل سليمان فيضي ، ٣، (بيروت دار الساقى ، ١٩٩٨).
 ١٩. رجاء حسين الخطاب ، عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة حياته الخاصة وأراؤه السياسية وعلاقاته بمعاصريه، (بغداد: الدار العربية، ١٩٨٥).
 ٢٠. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧، (بغداد: دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٨)، ج ١.
 ٢١. لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي، (بغداد: دار الحرية، ١٩٨٠) .
 ٢٢. محمد انيس ومحمد حسين الزبيدي ، اوراق ناجي شوكت ، (بغداد: مطبعة الجامعة، ١٩٧٧).
 ٢٣. محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، (بغداد: مطبعة الفلاح، ١٩٢٣).
 ٢٤. محمد يوسف القرشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى العام ١٩٤٥، (دمشق: د.م ، د. ت .)

محاولات انفصال البصرة في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٢٨ م

٢٥. المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، دليل الوزارات العراقية ١٩٢٠-٢٠٠٣ ، (بغداد: دار نور الشروق ، ٢٠٠٧).
٢٦. مير بصري ، أعلام السياسة في تاريخ العراق الحديث ، (لندن: دار الحكمة ، ٢٠٠٥) ج١، ج٢.
٢٧. ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤ ، (بغداد: مكتبة اليقظة ، ١٩٧٥) ، ج١.
٢٨. نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ - ١٩٥٢ ، (بيروت: مركز الأبجدية ، ١٩٨٠) .
- رابعاً: المقالات والبحوث
٢٩. طالب جاسم محمد الغريب ، عبد الكاظم الشمخاني ودوره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، ((دراسات البصرة)) (مجلة) ، البصرة ، ٢٠١٢ ، العدد ٤.
٣٠. كمال زهير ، كيد دعاة الانفصال في البصرة ، ((العالم العربي)) (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٣٣١ ، بتاريخ ١٥ تموز ١٩٢٨ .
- خامساً: شبكة الانترنت
٣١. الموقع ، <http://mk.ip>
٣٢. الموقع ، <http://www.facebook.com> - Basra .
٣٣. الموقع ، <https://en.wikipedia.org> .
٣٤. ريدر فيشر، البصرة وحلم الجمهورية الخليجية ، ترجمة سعيد الغانمي، (كولونيا : دار الجمل ، ٢٠٠٧) ، ص ١٢١. الموقع <http://www.daralhayat.com> ،
٣٥. الموقع ، <http://www.ankawa.com> .
٣٦. جامعة نيوكاسل البريطانية ، ارشيف المس بيل ، رسائل المس بيل ، رسالتها بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٢١ ، الموقع ، www.gerty.ncl.ac.uk .
٣٧. الموقع ، <https://en.wikipedia.org> .

